الواقع الذي يقبله العقل السليم بدونها فلا يجوز كون بعضها منتهيا اه يجوز ان يكون البعد
مشغولا بشكل كري مثل الفلك الاعظم غير مجوف ويطبق عليه سائر البتراحل فيتصور فيما يماس الجهة التحتاني
ويتصور فيه السطح المحدب وان لم يتصور المقعر فيحدد بالمحدب جهة الفوق فهو جار فيه ايضا بالحيلة في نفي علتها
تخالف الاجسام في الجهات ولا لغير لما ذكرنا كون الاجزاء المعروضة فيها مختلفة بالحقيقة وذلك ان تكون
تلك الاجزاء بالهيولى مختلف بحسبها الجهات وهذا احتمال يدل دليل قوي على بطلانه فالزيف المذكور مرجح
مزلف وايضا يلزم منه كان الصافة في دائرة اه هذا الوجه منقوض بالسطح بان القائل
المذكور جاز فيه فان الامكنة تنتهي في الترتيب الى سطح الفلك الاعلى فذلك الفلك والاجسام المتحركة بالحركة
المستقيمة طبيعتها الجسمية واحدة فاما ان يصح على الفلك المذكور بالنظر الى الجسمية الحركة او لا يصح على
الاول يلزم ترتب الامكنة الغير المتناهية وهو ممنوع وعلى الثاني يلزم بطلان الحركة على الاجسام المتحركة بالحركة
المستقيمة لان القائل كلما يصح على فرد يصح على فرد آخر بالنظر الى الطبيعة فهذه الحكم انما يصح على الافراد التي طبيعتها
النوعية واحدة دون الجسمية فقط والجسم جنس للانواع الفلكية والاجسام المتحركة بالحركة المستقيمة والبعد
طبيعته نوعية عندنا فيجري البيان فيه دون الانواع الاجسام لانا نقول الحق يجري البيان المذكور في الطبيعة
الجسمية التي هو القابل للابعاد بالنظر الى الافراد الحقيقية فانه معنى واحد نوعي بالنظر اليها كما تقرر عندهم
وقد مر بان نقول ان الفرد الخاص للطبيعة الجسمية في فلك الافلاك مثلا اما ان يصح عليه الحركة
المكانية او لا فعلى الاول يلزم ترتب الامكنة والاجسام الغير المتناهية وهو باطل وعلى الثاني يمتنع الحركة على
الاجسام المتحركة بالحركة المكانية على ان البيان يجري في الامور المشتركة في طبيعة الجنس ايضا بالنظر اليها
كما لا يخفى على الماهر المتحقق والحل ان ترتيب الامكنة الغير المتناهية مستحيلة في ذاتها ولكن لا يلزم من عدم
امكانها بالنظر الى ذات البعد او الفلك الاعلى حتى يستحيل وجوده بما يماثل بالنظر الى حركتهما وهي يجوز
ان يكون مستحيلة بالنظر الى ذاتهما حتى يستحيل فانهما يماثل لماله لا يمكن وجود مكانهما سواء كانا او لا ويجوز
ان يجيء فرد آخر او خارجي مانع عن حركتهما ويستحيل بسلب الوجود فيهما لعلة خارجية منتهية الى الواحد لعله
وح ولو فرض الحركة يلزم المحال فعلم ان الحركة ممتنعة ولو بالغير ويجوز ان يستلزم المحال ولو بالغير محالا آخر

ولو بالذات كما ان عدم العقل الاول يستلزم عدم الواجب تعالى فان قلت ان الحركة ممتنع بالنظر الى
ذات البعد والجسم لعدم الاستعداد الى ذاته ايضا فيلزم استحالتهما قلت اولا انه منقوض بالزمان فان
بعض اجزائه مستحيل بالذات بالنظر الى حقيقته وتستحقه دون ممتنعه المطلقة او شبهه وامكان ضرورة الى المقدار
المطلق وكذا الامكان والشبه لا ينافي اجتماع الاجزاء وغير المتناهي بلا شبهة كما يجوز العقل وقوعه معه فلو كان
الامر كما قلت يلزم بطلان هذه الاشياء وثانيا بان المستحيل بالذات يستاوي بالغير لا يلزم ان يكون مستحيلا بالنظر
الى كل شيء الا ترى ان امتناع الخرق والالتيام في الافلاك ليس مثل وجود زيد وعمرو بل من طبيعة الافلاك يستحيل بالنظر
اليها ولا يستحيل بالنظر اليهما فلا يلزم استحالتهما وانما يلزم لو استلزم وجودهما المراك الامتناع وقد سبق منا ما
يحيث يمحل المغلطة فتدبره وايضا يلزم سكون المتحرك اذا فرضت نملة متحركة اه وحاصله ان النملة
اذا فرضت متحركة على محيط دائرة من الرحى حركة متساوية لحركة الرحى على خلاف جهتها فلم تفارق البعد الذي
وقعت فيه اولا والمفارقة عين الحركة او لازمها فاذا عدمت عدمت الحركة وعدم الحركة عما من شأنه الحركة
هو السكون فيلزم سكونها مع انها متحركة بالضرورة بالفرض وجوابه بالتزام السكون في المكان الحقيقي والتزام
الحركة بالوضع بالنسبة الى اجزاء الرحى والضرورة والفرض في هذه الصورة انما كان في الثاني
فقط او مطلق الحركة دون الاول المخصوص هذا معارض بالحوت اه المعارضة الاصطلاحية
مقصورة بالوجوه الاتية كلها فان الثابت بها خلاف ما يثبت بالمذكور منها ولكن التثابت بيان هذا
وبيان الحوت المتحرك خص بالمعارضة منها تضاد الاحكام لحركة السالك فالبعض المحققين
في وجه الخلاص عن الاول بان يمنع ان الحركة المكانية حقيقة مطلق تبدل الامكنة على المتحرك بل مع مقارنة
مبدء الاستعداد في المتحرك وهذا ان المراد في الاعتراض هو الحركة المكانية مطلقا اعم من ان يكون
بالذات او بالعرض ولا يلزم مقارنة مبدء الاستعداد اعني الميل في الحركة العرضية المكانية في المتحرك
فالاولى في الجواب ان الحق ان الحركة المكانية لا ينفك فيه من مخالفة الوضع مع الامور الساكنة وليس هذا
المعنى موجودا في النملة المذكورة والحق في الثاني بان اللازم هنا السكون في الاين الحقيقي وهو باطل اذ لم
يدل عليه الدليل ولا يشهد به البديهة وانما يدل الدليل والبديهة على انه متحرك في الجملة والمكان

Copyright © King Saud University